احترام استقلالية القضاء.. القاعدة الصلبة لتحقيق العدل

□ حقيقه لا يدحضها شك ولا يدفعها ريب من أن مجمل أمورنا ومختلف أوضاعنا لن تستقر وتستقيم ما لم تتكىء على قضاء عادل ومستقل..

وفي بلادنا تعيش السلطة القضائية استقلالية تامة بحسب ما جاء في الدستور والقانون..

ويعتبر القاضي في المحكمة حجر الزاوية الأساسية لتجسيد استقلالية القضاء .. فبيده أن يسمح بوجود تدخلات وبيده عكس ذلك..

فالسلطة القضائية جهة مقدسة ولا سلطان عليها،، وحول أهمية استقلالية القضاء وتأثيرات ذلك على المجتمع وتقريب العدالة للمواطنين التقينا بعدد من رؤساء محاكم الاستئناف والمعنيين في هذا الجانب .. وكانت حصيلة اللقاءات ما يلي:-

استطلاع/
عبدالواسع الحمدي - عبدالحكيم الجبري

وزير العدل: القضاء لا سلطان عليه وهو الفيصل في حل المنازعات

■ وزير العدل.

■ القاضي حسان الاكوع.

القضاء هو الفيصل

● السلطة القضائية سلطة مستقلة عن الحكومة بنص الدستور والقانون وهو الفيصل في حل المنازعات بالطرق القانونية، يقول الدكتور/ عدنان عمر الجفري وزير العدل بأنه لا يحق لأي جهة التدخل في الشؤون القضائية وبخاصة القضايا المنظورة أمام المحاكم .. كما يجب على وسائل الإعلام تأكيد مبدأ استقلالية القضاء وسيادة القانون ولا يجوز لها التعليق على الأحكام القضائية إلا بعد الفصل فيها نهائياً باعتبار أن السلطة القضائية تتصف بتدرج المحاكم الابتدائية والاستئنافية العليا وهي في الوقت ذاته تؤكد أن الأحكام عبر تدرجها تكون اكثر عدلاً وإنصافا والقضاء هو أهم مرفق من مرافق الدولة وهو الذي يقوم بحراسة العدالة وحماية الحقوق والحريات من خلال إدارة النزاعات والحكم فيها ضماناً لسلامة المواطنين وتقريب العدالة إلى كافة أبناء المجتمع، وكما جاء في قانون السلطة القضائية أن القضاء سلطة مستقلة في أداء مهامها والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم ويعتبر أي تدخل جريمة يعاقب عليها القانون.

القاضي منبع استقلال القضاء

● ويعتبر القاضي/ أحمد شرف الدين رئيس محكمة استئناف أمانة العاصمة أن استقلال القضاء ينبع من استقلال القاضي نفسه، فالقاضي المستقل هو الذي يعطي للقضاء استقلالاً كاملاً في كل بنوده وقوانينه وتشريعاته..

ويقول: القاضي نفسه هو الذي يسمح بتدخلات أو لا يسمح بها، فالقاضي الفاهم والعارف لا يسمح بأي تدخلات أو إعاقات تعرقل سير إجراءات القضايا المنظورة..

ويضيف: ينعدم استقلال القضاء إذا كان القاضي ضعيفاً .

القاضي/ أحمد شرف الدين:
استقلال القضاء ينبع من استقلال القاضي نفسه

جوهر القضاء

● القاضي/ علي البعداني رئيس محكمة استئناف مارب من جانب أكد أن الاستقلال جوهر القضاء، فالاستقلال القضائي كفله الدستور ونص عليه القانون..

والقضاء لا رقيب عليه إلاَّ القانون وتتجسد استقلالية القضاء في أن يكون القاضي عند إصداره للأحكام بعيداً عن التدخلات أو أي مؤثرات من أي جهة أو أشخاص..

والقاضي باعتباره أساس عملية استقلال القضاء يجب أن لا يخضع لأي تدخلات ..

فاستقلال القضاء مرهون بشخصية القاضي وهو الضمانة الأساسية لاستقلال القضاء والقاضي لا سلطان عليه والتفريط في استقلالية القضاء تفريط بالقانون نفسه لان التفريط من قبل القاضي في هذه الاستقلالية تجعل هيبة القضاء ضعيفة ومن واجبات القاضي في هذا الجانب أن يراقب ويعمل على تطبيق القانون والدستور.

القضاء مقدس

القاضي/ سالم باهرمز رئيس محكمة استئناف البيضاء قال أن القضاء مقدس وفقاً لما نص عليه الدستور .. وقال: لا يجوز التدخل في القضاء ولا ينبغي التأثير على القاضي في مهامه ورسالته ويضيف: " على القاضي أن يعمل بما تمليه عليه الشريعة الإسلامية والقوانين والحمد لله أن هذا المبدأ العظيم ساري المفعول في اغلب محافظات الجمهورية ونادراً ما تحصل بعض المخالفات والتدخلات"

معتبراً بأن التدخل في القضايا المنصوص عليها في الدستور والقانون وكذا يسيء إلى تلك الجهات التي تتدخل في المجال القضاء فإذا أصبح القاضي إمعة لأي مسئول أو حزب ما، فإنه قد خرج عن مهمته المقدسة، وخرج عن الشريعة الإسلامية والاستقلالية التي نصت عليها القوانين والدستور وعليه فإنه لا يجوز إطلاقا التدخل في الأحكام القضائية طالما وتلك الأحكام منظورة أمام المحكمة، ولا يقبل من أي جهة كانت أو شخص كان كبر حجمه أو صغر أن يتدخل في الأحكام القضائية.

ممارسة الاستقلال

● من جانبه يوضح القاضي/ محمد سالم اليزيدي رئيس محكمة استئناف محافظة حضرموت أن استقلال القضاء يعتبر من أساسيات النظام القائم في اليمن، وفقاً لما نص عليه القانون والدستور.

ويشير إلى أن القضاء يمارس استقلاليته عملياً ولا توجد تدخلات أو تأثيرات على القضاء وهذا يشكل بادرة طيبة ستتطور مع الوقت إلى الأفضل ويسير ذلك التطور في خط متواز مع الديموقراطية وتطورها، وهذه تعد قفزة نوعية في النظام السياسي وخطوة حضارية نعتز ونفتخر بها.

ويتوجب علينا الحفاظ عليها وتطويرها.. ويردف قائلاً القضاء مستقل بطبيعته لكونه يتمتع بمناخ ديمقراطي في المجتمع، باعتبار أن استقلال القضاء صمام الأمان فيما يتعلق بحسم أي خلاف بين أي منظومة من منظومات الحكم السياسي في المجتمع، بديلاً عن أي مواجهات مسلحة لان ذلك حسب قوله يتنافى مع التعددية ومساحة الديمقراطية فالخلاف يحدث لكنه يحسم قضائياً..

خصائص النظام الإسلامي

● الأخ/ نبيل هاشم عبدالكريم الشامي رئيس الهيئة الإدارية لنقابة الموظفين الإداريين بالسلطة القضائية يوضح من جانبه أن مبدأ استقلال القضاء يعين على إقامة العدل وهو من خصائص النظام الإسلامي وان لم يقم على مبدأ الفصل بين السلطات فقد كان رسولنا الكريم عليه افضل الصلاة والسلام يتولى القضاء بنفسه وحتى تقف كل سلطة في مواجهة أي تدخلات من قبل السلطات الأخرى لابد من الفصل بين السلطات، ويتأسس استقلال القضاء من قول الرسول عليه الصلاة والسلام .

● حين قال (من أعان على خصومه بظلم فقد باء بسخط من الله) وهناك جملة من النصوص الشرعية التي تؤكد أهمية استقلال القضاء.

ويعد مبدأ استقلال القضاء مبدأ دستورياً ذا قيمة عالية وهذا ما أخذت به معظم دساتير العالم الحد، ولا يمكن أن توجد عدالة حقيقية إذا لم يكن القضاء القائم بها مستقلاً عن جميع السلطات ومتحرراً من جميع مؤثرات الخوف والرهبة ويقول أن بلادنا بلد الإيمان والحكمة قد ارتقت تشريعياً بحسب ما نصت عليه المادتان (١١٩) و (١٢٠) من الدستور واللتان حددتا تشريعيا استقلالية القضاء، ويعود الدور الأساسي على القضاة أنفسهم فلا بد أن يلزموا الآخرين باستقلالهم وعلى القاضي واجب شرعي في الحفاظ على استقلالية القضاء في الأحكام وعليه أن يرفض أي تدخل في شؤون القضاء.

تغليب الأهواء

● القاضي حسان محمد الأكوع القاضي الجزائي بمحكمة غرب الأمانة يقول: التعامل مع الأحكام القضائية إذا لم يكن طبقاً للقانون والإجراءات المحددة في القانون فإنه يكون تعاملاً عقيماً، وغير ذي فائدة .. مستطرداً إلى أن الكثير من الجهات تتعامل مع الأحكام القضائية طبقاً لهواها سواء تلك المنظمات الجماهيرية أو الأحزاب السياسية.

وعن كيفية تعاملات بعض الأصوات مع الأحكام القضائية قال: مع صدور حكم يناسب توجهها يقابل بالقبول والرضى.. وإذا لم يكن الحكم مناسباً فإنها تتعامل معه كخصم .. والقانون قد حدد كيفية التعامل مع الأحكام القضائية سواء بالطعن أمام الجهات المختصة وهي الاستئناف أو عند التنفيذ.

ويضيف: المفترض أن تلتزم تلك الجهات بالقواعد القانونية المقررة حيث وان القضاء يُعد واجهة البلاد في فض النزاعات، ولا يوجد فيه تمييز".

ملفتاً إلى أن التعامل الإيجابي مع الأحكام يدل على وعي المجتمع بأهمية القضاء واحكامه واحترامه لاسيما الطبقة المثقفة في البلاد ..حيث أنه يلاحظ -والكلام للقاضي الأكوع- قيام بعض المنظمات في التعامل مع الأحكام القضائية بصورة سلبية طبقاً لتوجهاتها ورغباتها بما يخدم مصالحها الشخصية، وهي بذلك لاتنظر للمصلحة العامة ومصلحة البلاد لما لهذا الشأن من آثار سلبية على سمعة القضاء والوطن .

● مشيراً إلى أن الشريحة المثقفة لايوجد لديها وعي قانوني ابتداءً.. معللا ذلك بأنها تقوم بنشر نقد تلك الأحكام بحسب ماينا سبها ، وقد يأخذ ذلك النقد من أشخاص يتوافق رأيهم مع غاياتها..

● وأردف أن احترام القضاء والأحكام الصادرة منه واجب وطني وقانوني لأنه أساس المجتمعات ، وهو يؤدي رسالته في تطبيق الشريعة الإسلامية والقوانين النافذة دون غيرها.

● مضيفاً:أي تعامل مع تلك الأحكام خارج نطاق المشروعية والإجراءات المحددة قانونا فإنها تمس الوطنية في ذاتها والمصلحة العامة .. وهنا لابد لتلك الطبقة التي تتعامل مع الأحكام بصورة سلبية أن تلتزم بالقوانين فيما يخص هذا الهدف السامي".

الشامي:
على القاضي واجب شرعي في الحفاظ على استقلالية القضاء

ويأسف أن تأتي تلك الانتقادات السلبية للمؤسسة القضائية من بعض رجالات القانون والمحامين لا لاشيء إلا لأغراض شخصية أو مصلحة تجر معها منفعة.

واستدرك إلى أن ما ينشر في بعض الصحف بخصوص نقد الأحكام وما يمس بعض القضاة ناتج عن عدم الوعي القانوني وعدم تغليب المصلحة العامة في أهمية القضاء ودوره في المجتمع.

مؤكداً على أن القضاء طبقاً لمبادئ الدستور والقوانين النافذة مستقلاً استقلالاً كاملاً عن سلطات الدولة الأخرى وقد جرم القانون أي مساس بتلك الاستقلالية أو الضغط أو التدخل وفرض لها عقوبة معينة.

القضاء أساس العدل

● وحول استقلالية القضاء الذي يعتبر واحداً من ركائز الدولة الحديثة يقول/ جسار العدوفي رئيس محكمة استئناف حجة أن الجهاز القضائي له أهمية باعتباره صمام أمان لبناء الدولة الحديثة .. دولة النظام والمؤسسات ولما لهذا المرفق الهام من قوة صلبة يلجأ إليها القوي والضعيف لفض المنازعات سواء تلك التي تحدث بين الأفراد أو بين الجماعات ويشير إلى الدور الريادي الذي يوليه فخامة الأخ رئيس الجمهورية في اكثر من مناسبة بالتوجيه المستمر بعدم التدخل في شؤون القضاء وهو الأمر الذي يتجلى في النصوص الدستورية والقانونية، التي تؤكد استقلال القضاء (قضائياً - إداريا - مالياً)

وقال : لا يمكن أن يكون هناك قضاء قوي ونزيه إلاَّ إذا وجد مناخاً مناسباً لتحقيق الاستقلال فباستقلال القضاء يتحقق العدل المنشود.. ويتحقق الأمن والتنمية والاستثمار .

القاضي البعداني: استقلالية القضاء خطوة حضارية نعتز ونفخر بها
القاضي جسار: استقلال القضاء يشجع على تحقيق الأمن والتنمية والاستثمار

أشواق الأمل

عبدالكريم الخميسي

دمعة.. وابتسامة

□ .. بين دمعة الحزن على فقد عالم جليل ، وابتسامة الخلاص من فتنة سوء أقل من سبع ساعات ، فتذكرت تلك القصيدة الشهيرة التي جاء في مطلعها:

هناء محا ذاك العزاء المقدما
فما عبس المحزون حتى تبسما

● لقد عشت تلك الحالة (النادرة) ليلة الجمعة الماضية حين نعت القيادة وفاة القاضي العلامة غبدالقادر بن عبدالله الذي عرفته عن قرب وعرفه الجميع علما من أعلام اليمن الذين اكتملت فيهم (أصول) العلم والعمل.

● فكان قمة في علوم الشريعة والفقه ، والأدب والسياسة ، وعمل قاضيا ، ووزيرا ، ورئيسا للمحكمة العليا .. واثبت أنه الرجل المناسب في كل منصب شغله .. إلى جانب (العمل الوطني) الذي ساهم فيه مع غيره من العلماء الأحرار ، وتعرض - بسببه- للسجن أكثر من مرة.

● أما الابتسامة التي خففت من وقع ذلك المصاب الجلل ، فقد ارتسمت على الثغور باخماد الفتنة الظلامية التي أساءت إلى سمعة اليمن، وحاولت النيل من استقراره، وأتاحت الفرصة لمن يحاولون تشويه صورة بلادنا في عيون الآخرين.

● نرجو الله أن تكون فتنة الحوثي آخر الفتن، وأن يحمي شعبنا وبلادنا من كل مكروه ، لكي نتفرغ جميعا لمحاربة الفساد جنبا إلى جنب وكتفا إلى كتف .. فما أحوجنا اليوم إلى الوقت والمال والجهد لمواكبة العصر ، واللحاق بقافلة التطور والتنمية والبناء.

ص.ب (٤٨٤١)
alkhmisy @ hotmail . com

تأملات

محمد العريقي

معارضة فرنسية ومعارضة يمنية

□ .. لاشك أن الكثير منا سمع وقرأ عن مواقف الأحزاب والقوى السياسية المعارضة في فرنسا من مسألة اختطاف الصحافيين الفرنسيين في العراق.. فقد تركت تلك القوى خلافاتها وتبايناتها مع الحكومة جانبا لتظهر مساندتها ودعمها لتحركات الدولة في سبيل انهاء اختطاف الصحافيين.

● هذا الموقف جعلني اتأمل كيف تتصرف القوى السياسية والأحزاب في بلد ديمقراطي زاخر بمختلف التيارات السياسية وصاحب تجربة تعددية عريقة في القضايا الحساسة والوطنية التي لاتقبل المزايدة.

وكيف تعاطت بعض قوانا السياسيةالحديثة التجربة مع القضايا الجادة ذات الارتباط بالسيادة والأمن والاستقرار باستهتار كما فعلت في موضوع تمرد الحوثي في صعدة.

● فالقوى السياسية الفرنسية وقفت مع دولتها سعيا للافراج عن مخطوفين فرنسيين .. وبعض احزابنا التي اظهرت التلكؤ وحاولت الاصطياد بالماء العكرة أثناء تمرد الحوثي .. على أن هذا الأخير اعتبر فعله بمثابة اختطاف جزء من وطن واختطاف لأفكار العديد من الشباب الذين قاتلوا معه بتعصب أعمى وقفت بعض قوانا السياسية دون أن تعي دورها في مثل هذه الظروف الصعبة.

والآن وبعد أن اخمدت الفتنة وانتصر الوطن يحق لنا أن نتساءل كيف ستصبح تلك القوى التي راوغت وناورت أثناء تمرد الحوثي وهل ستدرك أن اللعب بأمن وسيادة الوطن يعني الخط الأحمر الذي لايجب تجاوزه.

وإذا ما راجعت حساباتها فستدرك خطورة تنصلها عن المواقف الجادة التي دفعت بالحوثي نفسه وشجعته إلى أن ينتهي إلى هذه النتيجة المأساوية .. مع أنها كان المفروض أن تقوم بالكثير من خلال التفويض الذي منح لها بالوساطة فكان بامكانها المساهمة بتجنيب البلاد تلك الأيام من القلق والتوتر واقناع الرجل ومن معه بتسليم نفسه للسلطة التي هي راعية الجميع.

وكان بالامكان أيضا عدم ازهاق أرواح الناس من أي طرف كان، وعدم اهدار كل تلك الامكانيات.

● إن المواقف المتذبذبة والمراوغة من قضايا الوطن السيادية يضع الكثير من احزاب المعارضة تحت محك المصداقية وجدية المسؤولية الوطنية.. فلا يعقل أن نضمن سيادة وطن لفئة لا تفرق بين اللعبة السياسية في الساحة الديمقراطية .. وبين القضايا المصيرية المرتبطة بالأمن والنظام والقانون والسيادة.

alariky@maktoob.com